

## أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين

*The effect of Voluntary Disclosure on the financial performance of the economic Entities on the Palestine Exchange:*

*An applied study on the banking sector and the insurance sector*

د. محمد نواف عابده<sup>[\*]</sup>

قسم العلوم الإدارية والمالية

كلية الدراسات المنوسطة – جامعة الأزهر

فلسطين

تاريخ النشر: 01 جوان 2018

تاريخ قبول النشر: 05 ماي 2018

تاريخ الارسال للنشر: 27 مارس 2018

### ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية في كل من قطاع البنوك وقطاع التأمين في بورصة فلسطين ، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الإفصاح الاختياري وعلاقة بالأداء المالي ، ومعرفة مدى التزام كل من قطاع البنوك والتأمين بتنفيذ شروط الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. أظهرت النتائج عدم وجود اتفاق بين أصحاب الفكر المحاسبي على مفهوم موحد للإفصاح الاختياري ، وإن نسبة الإفصاح الاختياري في بورصة فلسطين بلغت 64.92% وهي درجة متوسطة. كما أن العلاقة كانت موجبة بين الأداء المالي ودرجة الإفصاح الاختياري رغم وجود بعض الاختلافات بين قطاع البنوك وقطاع التأمين مع الإفصاح الاختياري حيث جاءت رفض بعض الفرضيات في قطاع التأمين فقط. وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالإفصاح بشقيه "الإجباري والاختياري" لأهميته للمستثمرين وللجهات الحكومية وغير الحكومية لأنه يعمل على زيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة خاصة في ظل حالة عدم التأكد المرتبط بالوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المالي ، الإفصاح الاختياري ، الأداء المالي ، الربحية.

تصنيف JEL: G21, G28

### Abstract:

*The study aims to determine the impact of the level of voluntary disclosure on the financial performance of the economic Entity in both the banking sector and the insurance sector in the Palestine Exchange, through the introduction of the concept of voluntary disclosure and its relationship to the market value, and to recognize the level of commitment of both banking sector and insurance sector to implement the requirements of voluntary disclosure according to the manual of Palestinian capital Market Authority.*

*The results showed a disagreement between the owners of accounting thought of a unified concept of voluntary disclosure, the rate of voluntary disclosure in the Palestine Exchange is % 64.92 indicates a medium degree. The relationship between the financial performance and the degree of voluntary disclosure was positive, despite of there are some differences between the banking sector and the insurance sector with voluntary disclosure,*

*The study recommends to pay more attention to the financial and voluntary disclosure, for its importance to investors and governmental and non - governmental parties because it works to increase the confidence in the published financial statements, especially in light of the uncertainty associated with the financial situation of the economic Entity.*

**Keywords:** Financial disclosure, voluntary disclosure, financial performance, profitability.

**JEL Classification Codes:** G21, G28

### تمهيد:

لم يعد الإفصاح عن المعلومات المالية التقليدية أمراً كافياً لعمليات اتخاذ القرار ، مما جعل هناك حاجة ملحة لإضافة معلومات اختيارية "غير مالية" ، كون هذه المعلومات تقدم قيمة مضافة لتقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ، ولأن التقارير المالية التقليدية لا تعطي صورة كاملة عن وضع الوحدة الاقتصادية خاصة على المدى الطويل ، مما يفرض على الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن معلومات مالية وغير مالية كوسيلة لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية. حيث ينظر إلى الإفصاح الاختياري على أنه مؤشر لقياس مستوى نجاح

(\* )mnabed@hotmail.com

الوحدة الاقتصادية، فكلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري ترك ذلك انطباعاً إيجابياً على كفاءة وفاعلية أداء الوحدة الاقتصادية لدى المتعاملين في البورصة وهذا الأمر سيؤثر على سعر السهم بأي شكل. وجاءت فكرة الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي وهو: ما أثر الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقارير للشركات المساهمة على الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين في بورصة فلسطين. ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي، وأنواعه، ومستوياته.
2. التعرف على مفهوم الإفصاح الاختياري وعلاقته بالأداء المالي للوحدات الاقتصادية.
3. التعرف على مدى التزام كل من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين في بورصة فلسطين بتنفيذ شروط الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

#### فرضيات الدراسة:

1. لا يلتزم قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين في بورصة فلسطين بالإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين حول مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة.
3. لا توجد فروق بين قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين في أثر مستوى الإفصاح غير المالي وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على المطلوبات، العائد على حقوق الملكية).
4. لا توجد فروق بين قطاع البنوك وقطاع التأمين في أثر مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة على الربحية: (صافي الربح، معدل دوران السهم، عائد السهم، سعر الأغلاق، حجم التداول).

#### الطريقة

#### المحور الأول: الإفصاح المالي (الالزامي) وأهميته.

#### مفهوم الإفصاح.

كلمة الإفصاح في اللغة يقصد بها "الكشف عن الشيء، وبيانه"، ويهدف تعريف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد الإفصاح في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسة التي لها أهمية نظراً لتزايد الطلب على المزيد من الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات.<sup>(1)</sup>

#### مفهوم الإفصاح المحاسبي.

عرفت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الإفصاح بأنه "الكشف عن المعلومات و/ أو الأمور الجوهرية التي تهتم المستثمرين الحاليين والمستقبلين والجمهور التي تؤثر أو قد تؤثر في سعر الورقة المالية".<sup>(2)</sup> أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فقد عرفت الإفصاح بأنه "إعلان الوحدة الاقتصادية عن جميع المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة النشاطات التجارية التي تشارك فيها وأثارها المالية والبيئية والاقتصادية التي تعمل فيها"<sup>(3)</sup>، أما زغدار فقد عرف الإفصاح بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للوحدة الاقتصادية"<sup>(4)</sup>. وعرف الزمار الإفصاح بأنه "تقديم جميع البيانات المالية التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية بشكل واضح يفهمه جميع المستخدمين بشكل محايد ودون تحيز لفئة من المستخدمين دون الأخرى بحيث تساعد تلك البيانات المالية المستخدمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل سليم"<sup>(5)</sup>.

يمكن القول إن جميع مفاهيم الإفصاح قد اجتمعت حول إلزام الوحدات الاقتصادية بنشر جميع المعلومات المالية وغير المالية والسياسات التي استندت عليها عند إعداد البيانات المالية بصورة واضحة وعرضها ضمن البيانات المالية السنوية بطريقة ميسرة لجميع مستخدمي البيانات المالية دون تمييز.

#### أهمية الإفصاح المحاسبي.

لقد ازدادت أهمية الإفصاح المحاسبي في السنوات الأخيرة وذلك يعود للأسباب التالية:<sup>(6)</sup>

- صعوبة حصر الأحداث في تقارير ملخصة بسبب التعقيد في أنشطة الأعمال ونتيجة لذلك تستعمل الملاحظات بصورة مكثفة في شرح الأحداث وأثارها المستقبلية.
- الحاجة للمعلومات المالية والتنبؤات الفورية.

- تجنب حدوث أزمات مالية والحاجة لضبط حركة النشاط.
  - التوسع في المفهوم التقليدي وجعله إفصاحاً تقنياً لتقليل المشاكل التي تخلقها نظرية العدالة.
- شروط الإفصاح المحاسبي:**
- هناك عدة شروط لا بد من توافرها في القوائم المالية لتحقيق الإفصاح هي: (7)
1. يجب أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها ، مع مراعاة عامل الزمن ، بحيث تكون القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.
  2. يجب ان يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موحهاً لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى.
  3. يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير.
  4. يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي القوائم المالية ، حيث أن الإفصاح الكافي يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.
  5. يجب ان يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

### مستويات الإفصاح المحاسبي.

- إن الإفصاح في المحاسبة يختص بكل ما له علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية ، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة ، فضلاً عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند ، لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الاحداث الاقتصادية في المستقبل ، وتمثل القوائم المالية الجانب الرئيسي من محتويات التقارير المالية إلا أن للإفصاح مستويات تتمثل فيما يلي: (8)
- **الإفصاح الكافي:** هو الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد من المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي يجب أن تتضمنها القوائم المالية ، حتى لا تكون مضللة للقارئ عند اتخاذ القرار الاستثماري.
  - **الإفصاح العادل:** يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة لمستخدمي القوائم المالية أي يتضمن معاملة متساوية لجميع المستخدمين.
  - **الإفصاح الكامل:** بموجب تكون القوائم المالية شاملة للمعلومات اللازمة للتعبير الصادق ، وتمكن من إعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية بمعنى شمولية القوائم المالية لعرض المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية.
  - **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط الوحدة الاقتصادية وظروفها الداخلية.
  - **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، وأن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.
  - **الإفصاح الوقائي:** هو أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل ، بحيث تسمح للأطراف ذوي القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية ، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية. والإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنها يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين (9)
- يعد الإفصاح الكافي من أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام لها له من تأثير على قرارات المستثمرين ويساهم في العلانية عن تحمل الوحدة الاقتصادية أعباء المسؤولية الاجتماعية (10) ولكنه يفترض الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها والتي تجعل القوائم المالية غير مضللة. بينما الإفصاح العادل ينطوي على هدف أخلاقي بتحقيق معاملة متساوية لجميع قراء القوائم المالية ، إلا أن الإفصاح الكامل يفترض عرض جميع المعلومات الملائمة ، وقد ينظر إليه على أنه يعني عرض معلومات زائدة ، وقد تكون المعلومات الكثيرة ضارة ، لأن عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية ، وبذلك يضر أكثر مما يفيد ويجعل التقارير المالية صعبة ومطولة لدرجة قد تكون مملة. (11)
- وعليه يجب ان يحتوي التقرير على كافة أشكال الإفصاح المالي وغير مالي "الاختياري" لمساعدة جميع المستثمرين على فهم طبيعة عمل واستراتيجية الوحدة الاقتصادية دون تمييز.

### المحور الثاني: الإفصاح الاختياري وأهميته.

#### مفهوم الإفصاح الاختياري.

وضح مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB في تقريره المنشور في 2000/1/29 مفهوم الإفصاح الاختياري بشكل غير محدد تماماً من خلال ذكر أن الوحدات الاقتصادية تستطيع الإفصاح بشكل اختياري عن المزيد من المعلومات المتاحة بحسب أهميتها لمستخدمي التقارير المالية بالإفصاح عن عوامل تحقيق النجاح المالي للوحدة الاقتصادية، والاهداف والاستراتيجيات الماضية والمستقبلية، وتحديد المقاييس التي تقيم مدى تنفيذ الخطط.<sup>(12)</sup> وفي عام 2001 أصدرت FASB تقريراً يوضح به وبشكل محدد تعريف الإفصاح الاختياري "بأنه معلومات توفر من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية بشكل يتجاوز متطلبات الإفصاح من المبادئ والتعليمات والقواعد مثل مبادئ المحاسبة المالية وقواعد لجنة الأوراق المالية وتعليمات البورصة"<sup>(13)</sup> كما عرف الإفصاح الاختياري بأنه "الإفصاح عن معلومات تحتكرها إدارة الوحدة الاقتصادية ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها بهدف تحقيق منافع اقتصادية"<sup>(14)</sup>. وعرف "بأنه وسيلة تستخدمها الوحدة الاقتصادية للإفصاح عن المعلومات التي لم يطلبها المستثمرين وأصحاب المصالح ولم تكن من متطلبات الإفصاح الإلزامي، إذ إن الكشف عن هذا النوع من المعلومات قد يفيد كلاً من الوحدة الاقتصادية والمستثمرين في مجالات محدودة"<sup>(15)</sup> وعرف الإفصاح الاختياري "بأنه تقديم معلومات محاسبية وغيرها من المعلومات ذات الصلة بقرارات مستخدمي التقارير المالية، بحيث يتم الإفصاح عن المعلومات التي تزيد عما يتطلبه القانون والمعايير المحاسبية"<sup>(16)</sup>. وعرف الإفصاح غير مالي بأنه "إفصاح غير إلزامي أو غير مقنن يزيد من جودة الإفصاح الاجباري، ويوفر المعلومات المناسبة التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة، ويعتبر مكمل للإفصاح الاجباري وليس منفصلاً عنه"<sup>(17)</sup>.

يلاحظ إلى أن هناك اختلاف في طريقة عرض المفهوم، ويرجع ذلك حسب وجهة نظر كل باحث أو مفكر ولكن جميع المفاهيم اكدت على أهمية هذا الإفصاح لمتخذي القرارات الخارجين عن الوحدة الاقتصادية.

### أهمية الإفصاح الاختياري

- تكمن أهمية الإفصاح الاختياري في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذلك من خلال الفائدة التي ستقدم سواء للوحدة الاقتصادية أو المستثمر، وتبين هذه الأهمية بالآتي:
- يؤدي الإفصاح الاختياري إلى تخفيض رأس المال الذي ترغب الوحدة الاقتصادية في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم الإقلال من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.<sup>(18)</sup>
  - يوفر الإفصاح الاختياري معلومات ملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية بالشكل الذي يمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للوحدة الاقتصادية، مثل قوتها الادارية وكذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل.<sup>(19)</sup>
  - يلعب الإفصاح الاختياري دور في تحسين حوكمة الشركات من خلال نوعية العلاقة بين إدارة الوحدة الاقتصادية ومجلس ادارتها وأصحاب المصالح الأخرى وكذلك في تنشيط عمل سوق الأوراق المالية ورفع درجة الثقة في أداء الإدارة العليا والتنبؤ بالمخاطر من أجل تعظيم الأرباح.<sup>(20)</sup>
  - ان التوسع في مستوى الإفصاح الاختياري يؤدي الى انخفاض تكلفة التباين في المعلومات التي لدى مديري الوحدات الاقتصادية من جهة والمستثمرين المساهمين من جهة أخرى، إذ ان هذه التكلفة التي يدفعها المستثمرون الماليون هي أحد العناصر المكونة لتكلفة رأس مال الوحدات الاقتصادية.<sup>(21)</sup>
- ان للإفصاح الاختياري أهمية في جهات عدة منها.<sup>(22)</sup>
  - الشركات المصدرة للأوراق المالية، إذ تزداد درجة السيولة للأسهم، ومن ثم يزداد الطلب عليها فيرتفع سعرها ويؤثر إيجاباً في القيمة السوقية.
  - المتعاملون في الأوراق المالية: إذ يساعد على الوصول إلى تنبؤات عالية الدقة للمحليين الماليين؛ وهذا يؤدي إلى خلق منافع لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح.
  - وجود الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية يزيد من ثقة الأطراف المستفيدة بالوحدة الاقتصادية وهذا ينعكس على سمعتها وقيمتها السوقية وأيضاً على اسعار الاسهم في السوق المالي مما يؤدي الى تخفيض درجة المخاطر وعدم التأكد في الاستثمارات.

### أهمية الإفصاح الاختياري وأثره على الأداء المالي.

أكدت العديد من الدراسات على أهمية الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية كأداة استراتيجية لتعزيز قدرة الوحدة الاقتصادية على زيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة،<sup>(23)</sup> وان المعلومات المفضح عنها تنعكس على سلوك المستثمر في تسعير السهم طبقاً لطبيعة تلك المعلومات، ومن ثم انعكاسها على القيمة السوقية، فإذا كان التشاؤم يسيطر على التوقعات حول عوائد الأسهم فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار، اما اذا كانت التوقعات متفائلة فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعارها، وعلى الرغم من أهمية المعلومات المفضح عنها، إلا أنه يجب عدم استبعاد سلوك المساهمين الذين تحكمهم عوامل شخصية ونفسية تؤثر على توجهاتهم<sup>(24)</sup> وإن الإفراط في الاعتماد على المعلومات المالية في التقارير السنوية يؤدي إلى تقديم صورة غير كاملة لواقع الوحدة الاقتصادية.<sup>(25)</sup> كما أن الإفصاح المالي غير كافي لتلبية احتياجات كافة الأطراف المستخدمة للتقارير السنوية، نظراً لعدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير، إذ إن المعلومات التي تتوفر لإدارات الوحدات الاقتصادية تفوق ما لدى المستثمرين<sup>(26)</sup> مما يتطلب من الوحدات الاقتصادية دمج المعلومات المالية والاختيارية في

- التقارير السنوية لتقديم صورة واضحة أكثر شمولاً وتوازناً لبيان أداء الوحدة الاقتصادية<sup>(27)</sup> وقد أوصت لجنة معايير المحاسبة المالية الأميركية FASB سنة 2001، بمراعاة ستة اعتبارات للإفصاح الاختياري هي:<sup>(28)</sup>
1. الإفصاح الاختياري عن بيانات تتعلق بالعمل، متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة، والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.
  2. تحليل الإدارة للبيانات حول العمل، أي الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغيير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الأداء، إضافة إلى الإفصاح عن اتجاهات التغيير إيجاباً أو سلباً.
  3. الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، أي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، وإلى خطط الإدارة التي تتعلق بعوامل نجاح المنظمة، والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية مع مؤشرات الأداء السابقة.
  4. الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الأطراف الخارجية.
  5. الإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة، إضافة إلى تأثير الوحدات الاقتصادية ضمن نفس الصناعة على الوحدة الاقتصادية.
  6. الإفصاح الاختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

### مكونات الإفصاح الاختياري:

- يمكن تصنيف مكونات الإفصاح الاختياري إلى تسع مجموعات رئيسية، وكل مجموعة تحتوي على مجموعة من المكونات الفرعية كما يلي:<sup>(29)</sup>
1. معلومات عامة عن الوحدة الاقتصادية وتمثل في: معلومات تاريخية عن الوحدة الاقتصادية، ووصف الهيكل التنظيمي، وتأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال.
  2. نشاط الوحدة الاقتصادية ووضعها المستقبلي وتمثل في: بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة، والأهداف الاقتصادية، والأهداف الاجتماعية.
  3. معلومات عن الأسهم وحملة الأسهم تتمثل في: القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمة السوقية للسهم، القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية في نهاية السنة، عدد المساهمين.
  4. معلومات عن الإدارة وتمثل في: أعمار المدراء، الشهادات العلمية للمدراء، الخبرات العلمية للمدراء، تقسيم المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيين.
  5. المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتمثل في: سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برامج حماية البيئة الكيفية والكمية، الإعانات المقدمة للغير، الهبات، المنح، التبرعات الخيرية.
  6. نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية وتمثل في: سياسة توزيع الأرباح، ونسب الأرباح الموزعة، وتصنيف المبيعات، وتقديم معلومات مالية تاريخية.
  7. تكاليف البحث والتطوير تتمثل في: البحث والتطوير لمواقع الأنشطة، وعدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير.
  8. معلومات عن العاملين وتمثل في: معلومات عامة عن العاملين وتصنيفهم حسب الجنس، والمستوى العلمي، توزيع العاملين داخل إدارة الشركة، عدد العاملين لعدد من السنوات الماضية المتتالية.
  9. معلومات عن الحاكمية وتمثل في: وجود لجنة حاكمية في الوحدة الاقتصادية وتفصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة، ومهام أعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات لجنة الحوكمة.

### الفرق بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري:

إلقاء المزيد من الضوء على الفرق بين الإفصاح المالي والإفصاح غير المالي، فقد بدأ الإفصاح بالاختياري طواعية من قبل الوحدات الاقتصادية المساهمة كجزء من الفكر المحاسبي المعاصر، وبقي المهيمن على طبيعة المعلومات حتى حصل الانهيار في بورصة نيويورك سنة 1949. ليصبح الإفصاح بعدها خاضعاً لقوانين تتعلق بالإفصاح ومنهياً بذلك مرحلة كان الإفصاح بمجملته اختياريًا، حيث تم تشكيل هيئة الأوراق المالية (SEC) كبدية مرحلة جديدة للإفصاح المالي الإلزامي، أي الإفصاح أصبح ملزم بموجب قوانين وتعليمات مثل قوانين الشركات وقوانين الأوراق المالية والتشريعات والمعايير المالية وغيرها. كما أدى ظهور العولمة والتطورات الاقتصادية في السنوات الأخيرة في زيادة الإفصاح الإلزامي وظهور مطالبات في زيادة الاهتمام ليصبح كافياً لإشباع حاجات المستثمرين من المعلومات ولم يتوقف الأمر عند زيادة المطالبة في تنظيم الإفصاح المالي الإلزامي ولكن أدى ذلك إلى زيادة الطلب من قبل أصحاب المصالح على المعلومات غير المالية الاختيارية، وعن البيئة الاجتماعية والموارد البشرية<sup>(30)</sup>. ويلعب الإفصاح الاختياري قد بين دور مهم في إكمال وتحسين الحاكمية وحماية مصالح المستثمرين، وتقديم معلومات مستقلة والتحرر من القيود الموضوعية على الإفصاح المالي الإلزامي، نتيجة لذلك أصبح وجود الإفصاح الاختياري مناسباً في قضايا إدارية تتعلق في استثمار الوحدة الاقتصادية وتحسين نوعية المنتجات، وبرامج تطوير القوى البشرية

وخطط البحث والتطوير وخدمة العملاء.<sup>(31)</sup> ويمكن تلخيص الفرق بين الإفصاح المالي والإفصاح غير المالي من ناحية المفهوم والحافز والمحتوى ، يقصد بالمفهوم ذلك الجزء من المعلومات التي تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها. بينما يقصد من المفهوم عند الحديث عن الإفصاح الإلزامي بذلك الجزء من المعلومات الواجب الإفصاح عنها بموجب القانون ، مثل قانون الأوراق المالية ، قانون الشركات ، والمعايير المحاسبية ،<sup>(32)</sup> ومن حيث الحافز تجد أن الإفصاح الاختياري هو حافز ذاتي يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية ، أما الإفصاح الإلزامي فيهدف إلى تطبيق القوانين والتشريعات بهدف ضبط عملية نقل المعلومات بين الشركات المدرجة في البورصة وأصحاب المصالح ، أما من حيث المحتوى: فيوفر الإفصاح الاختياري معلومات عن الاستراتيجيات المستقبلية وخطط البحث والتطوير والتنبؤات المستقبلية وتحليل المعلومات المالية ، أما الإفصاح الإلزامي فيقدم المعلومات المالية الأساسية حسب المتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة ، ويميز الباحث السابق بين نوعي الإفصاح من ناحية مسؤولية مدقق الحسابات إذ يرى أن الإفصاح الاختياري في أغلب الأحيان يعفي مدقق الحسابات من أي مسؤولية خاصة في الإفصاح ، أما الإفصاح الإلزامي فهو ملزم لمدقق الحسابات. والآليات المستخدمة لنقل المعلومات للمستثمرين في حالة الإفصاح الاختياري قد تتضمن آليات النقل استخدام المؤتمرات الصحفية ، والإنترنت ، والرسائل القصيرة ، أما في حالة الإفصاح الإلزامي فتقتصر آليات نقل المعلومات على التقرير المالي السنوي ، والتقارير الدورية ، واجتماع الهيئة العامة ، ويوجد فروقات في عدد العناصر التي يتم الإفصاح عنها فعدد عناصر الإفصاح الاختياري غير محدد ، بينما يتم تحديد عدد عناصر الإفصاح الإلزامي محددة حسب معايير المحاسبة وحسب المتطلبات القانونية وغيرها ، وفيما يخص التوقيت ، يتم الإفصاح الاختياري في الوقت التي تراه إدارة الشركة ملائماً ، أما توقيت الإلزامي فيتم ضمن مواعيد محددة حسب القوانين والتشريعات<sup>(33)</sup>

### المحور الثالث: الدراسة التطبيقية

#### 1.2. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع في التأمين في بورصة فلسطين ، حيث طبقت الدراسة على البيانات المالية للمصارف وشركات التأمين المتداولة دون توقف في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة بين (2011-2016) حيث بلغ قطاع البنوك والخدمات المالية (6) مصارف ، وقطاع التأمين بلغ (5) شركات ، وقد تم الحصول على البيانات المالية من الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين. حيث تم جمع البيانات لكل من المصارف وشركات التأمين لغرض الدراسة بواقع ستة سنوات وبلغت المعلمات 36 معلمة لكل متغير للمصارف ، و30 معلمة لكل متغير لشركات التأمين.

#### أسلوب الدراسة:

يتمثل أسلوب الدراسة في تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة عن المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام مؤشر الإفصاح الاختياري والذي تم اعداده لغرض الدراسة بهدف تحديد مدى التزام المصارف وشركات التأمين بالإفصاح الاختياري وفقاً لمتطلبات دليل إعداد التقارير السنوي للشركات المصدرة والصادر عن هيئة سوق رأس المال ، حيث تم تقسيم تحليل الدليل وتوزيعه إلى 13 محور رئيس موزع على 80 فقرة ، ولتقييم مؤشر الإفصاح الاختياري فقد تم استخدام مقياس ثنائي الاتجاه أي يعطي رقم (1) إذا تم الإفصاح عن الفقرة في التقرير ، والرقم (0) إذا لم يتم الإفصاح عن الفقرة ، ويرجع السبب في استخدام تحليل البيانات المالية السنوية لها يمتاز هذا الأسلوب من مصداقية ، لاعتماده على بيانات مالية خضعت للتدقيق والفحص من قبل المدقق الخارجي.

#### متغيرات الدراسة:

● المتغير التابع: الأداء المالي ومؤشرات الربحية.

● المتغير المستقل: الإفصاح الاختياري.

#### تحليل واختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** لا يلتزم قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين في بورصة فلسطين بالإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة.

يشير الجدول رقم (2) إلى إن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الإفصاح الاختياري والذي يتضح من خلاله أن الوسط الحسابي لدرجة الإفصاح الاختياري في بورصة فلسطين بلغت 64.92% وهي درجة متوسطة من الإفصاح الاختياري مما يجعل من الضرورة التوسع من قبل هيئة سوق رأس المال في المتابعة والتفتيش وإلزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح الاختياري وفق قواعد سلطة النقد وقوانين هيئة سوق رأس المال.

**جدول رقم (2): اختبار العينات المستقلة (One Samples Test) حول الالتزام بتطبيق قواعد الإفصاح الاختياري في قطاعي البنوك والتأمين**

المحاور	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	القيمة الاحتمالية
الإفصاح الاختياري	بنوك	36	0.671	1.801	0.076
	تأمين	30	0.623		
	عام	66	0.649		

• الأرقام المميزة بنجمة (\*) تعتبر معنوية ، لأنها دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

كما تشير نتائج الجدول رقم (2) إلى إن مستوى الدالة بلغ (0.076) وهو أكبر من (0.05) وهذا يدل على وجود دالة إحصائية وعليه يتم قبول الفرضية: لا يلتزم قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين في بورصة فلسطين بالإفصاح غير مالي وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة.

**الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين حول مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة.**

تشير نتائج الجدول رقم (3) إلى إن مستوى الدالة لمحاور الإفصاح عن كبار المساهمين بلغ (0.124). كما بلغ مستوى الدالة (0.702) لمحاور الإفصاح المالي ، وبلغ (0.182) لمحاور الإفصاح عن التبرعات والمنح المقدمة خلال العام ، وبلغ (0.090) لمحاور العقود والارتباطات المبرمة خلال العام وهذه الدوال كانت أكبر من (0.05) وهذا يدل على وجود دالة إحصائية وعليه يتم قبول الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين حول مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة. أما باقي المحاور فقد كانت مستوى الدالة أقل من (0.050) وعليه يتم رفض الفرضية وعليه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين حول مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة.

**جدول رقم (3): اختبار العينات المستقلة (Independent Samples Test) حول وجود فروق لتطبيق قواعد الإفصاح الاختياري في قطاعي البنوك والتأمين**

المحاور	العدد	نسبة الإفصاح	الانحراف المعياري	T	القيمة الاحتمالية
الإطار العام لمحتوى التقرير السنوي	بنوك	0.790	0.044	16.733	*0.000
	تأمين	0.667	0.000		
الشركات التابعة	بنوك	0.285	0.297	-2.934	*0.005
	تأمين	0.521	0.381		
اعضاء مجلس الإدارة	بنوك	0.871	0.093	2.528	*0.014
	تأمين	0.768	0.227		
الإدارة التنفيذية	بنوك	0.818	0.146	2.354	*0.021
	تأمين	0.720	0.204		
كبار مالكي الأسهم	بنوك	0.991	0.056	1.555	0.124
	تأمين	0.917	0.280		
الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها.	بنوك	0.715	0.088	6.910	*0.000
	تأمين	0.354	0.301		
القرارات والامتيازات الحكومية.	بنوك	0.600	0.000	4.583	*0.000
	تأمين	0.500	0.131		
الموارد البشرية.	بنوك	0.778	0.093	4.716	*0.000
	تأمين	0.628	0.167		
المخاطر والإنجازات والعمليات ذات الطبيعة غير متكررة خلال العام.	بنوك	0.718	0.228	3.291	*0.002
	تأمين	0.546	0.213		
الإفصاح المالي	بنوك	0.394	0.251	-0.384	0.702
	تأمين	0.417	0.241		
التبرعات والمنح والمساهمة البيئية والمجتمعية خلال السنة المالية	بنوك	0.481	0.295	1.349	0.182
	تأمين	0.403	0.188		
العقود والارتباطات التي عقدت خلال السنة.	بنوك	0.287	0.117	-1.717	0.090

		0.056	0.324	30	تأمين	
		0.215	0.736	36	بنوك	القرارات المطلوبة
*0.000	-5.265	0.148	0.965	30	تأمين	

● الأرقام المميزة بنجمة (\*) تعتبر معنوية ، لأنها دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).  
يلاحظ من نتائج جدول (3) عدم التزام قطاع التأمين في العديد من المحاور ، على عكس قطاع البنوك والخدمات المالية فقد كان على درجة عالية من الاهتمام بالإفصاح الاختياري لدرجة إن بعض المصارف تقوم بإصدار تقرير منفصل عن نشاطها بالإعمال التنموية وعرض مسؤوليتها الاجتماعية أمام الكادر البشر الموظف وأفراد المجتمع والحكومة.

**الفرضية الثالثة: لا توجد فروق بين قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين في أثر مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة على الأداء المالي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من درجة الإفصاح الاختياري لقطاع البنوك وقطاع التأمين في بورصة فلسطين مع الأداء المالي ، وبوضوح الجدول رقم (4) أن العلاقة موجبة بين مؤشرات الاداء ودرجة الإفصاح الاختياري مما يعني أن العلاقة طردية ، وإن مستوى الدلالة الاحصائية لمعامل الارتباط أكبر من 0.05 ، مما يعني عدم جود فروق احصائية بين الأداء المالي ودرجة الإفصاح الاختياري إلا أن هذه العلاقة غير دالة إحصائياً في قطاع البنوك . ويمكن إرجاع هذه العلاقة الطردية إلى اهتمام كل من قطاع البنوك وقطاع التأمين في بورصة فلسطين بتطبيق قواعد وقوانين الإفصاح الاختيارية "غير المالية" الصادرة عن هيئة سوق المال لأن ذلك يزيد من ثقة المجتمع والمستهلكين بقوة البورصة وصدق معاملاته ، وقد أثر ذلك على زيادة اقبال المستثمرين في التعامل مع هاذين القطاعين ، وإن زيادة الارتباط تؤدي إلى زيادة العوائد.

**جدول رقم (4): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي**

المؤشرات	العينة	معامل الارتباط	معامل التحديد	مقطع خط الانحدار	معامل الانحدار	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية
العائد على المطلوبات	بنوك	0.242	0.058	-0.080	0.154	2.110	0.155
	تأمين	0.058	0.003	0.032	0.019	0.095	0.0760
	عام	0.10	0.000	0.030	0.004	0.007	0.935
العائد على الأصول	بنوك	0.335	0.112	-0.007	0.026	4.287	*0.046
	تأمين	0.066	0.004	0.021	-0.015	0.122	0.730
	عام	0.077	0.006	0.87	-0.17	0.380	0.540
العائد على حقوق الملكية	بنوك	0.143	0.020	-0.003	0.111	0.709	0.406
	تأمين	0.025	0.001	0.086	0.024	0.017	0.896
	عام	0.011	0.000	0.91	-0.010	0.008	0.929

● الأرقام المميزة بنجمة (\*) تعتبر معنوية ، لأنها دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).  
ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدّل لقطاع البنوك يساوي 0.112 ، وهذا يعني أن 11.2% من التغير في العائد على الأصول (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح الاختياري (المتغير المستقل). أما قطاع التأمين فقد كان المعامل 0.004 ، وهذا يعني أن 0.4% من التغير في العائد على المطلوبات (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح الاختياري (المتغير المستقل). وعلى المستوى العام كان معامل التحديد المُعدّل لعينة الدراسة الكلية يساوي 0.006 ، وهذا يعني أن 0.06% من التغير في العائد على الأصول (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح الاختياري (المتغير المستقل). كما أن القيمة الاحتمالية (Sig) كانت أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  لجميع مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة ماعدا العائد على الأصول في قطاع البنوك فقد كانت قيمة (Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود فروق إحصائية للإفصاح الاختياري على العائد على الأصول ، وبالتالي تم رفض الفرضية في قطاع البنوك فقط وعليه توجد فروق بين قطاع البنوك والخدمات المالية في أثر مستوى الإفصاح غير المالي وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة على العائد على الأصول ، وهذا يدل على مستوى الاهتمام والالتزام بتطبيق دليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين ولكن بنسب مختلفة بين الوحدات الاقتصادية والقطاعات المختلفة.

**الفرضية الرابعة: لا توجد فروق بين قطاع البنوك وقطاع التأمين في أثر مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة على الربحية: (صافي الربح ، معدل دوران السهم ، عائد السهم ، سعر الأغلاق ، حجم التداول).**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من درجة الإفصاح الاختياري لدى قطاع البنوك وقطاع التأمين في بورصة فلسطين مع مؤشرات الربحية ، ويوضح الجدول رقم (5) أن العلاقة موجبة بين مؤشرات الربحية ودرجة الإفصاح الاختياري مما يعني أن العلاقة طردية.

جدول رقم (5): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر الإفصاح الاختياري على مؤشرات الربحية

المؤشرات	العينة	معامل الارتباط	معامل التحديد	مقطع خط الانحدار	معامل الانحدار	قيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية
صافي الربح	بنوك	0.466	0.217	-6.55x10	11.39x10	9.429	*0.004
	تأمين	0.173	0.030	-0.004x10	0.16x10	0.860	0.362
معدل دوران السهم	عام	0.319	0.102	-1.43x10	3.30x10	7.260	*0.009
	بنوك	0.044	0.002	0.239	-0.113	0.067	0.797
عائد السهم	تأمين	0.039	0.001	0.091	0.048	0.042	0.839
	عام	0.060	0.004	0.87	0.87	0.232	0.632
سعر الاغلاق	بنوك	0.410	0.168	-0.276	0.575	6.879	*0.013
	تأمين	0.178	0.032	0.013	0.276	0.912	*0.348
حجم التداول	عام	0.125	0.016	0.24	1.82	1.012	0.318
	بنوك	0.458	0.210	-2.229	5.447	9.042	*0.005
سعر الاغلاق	تأمين	0.635	0.403	-1.196	4.584	18.900	*0.000
	عام	0.521	0.271	-1.070	3.996	23.784	*0.000
حجم التداول	بنوك	0.338	0.151	-41.39x10	67.70x10	6.041	*0.019
	تأمين	0.103	0.011	-0.004x10	0.4x10	0.301	0.508
عام	0.235	0.055	-7.99x10	16.92x10	3.730	0.058	

• الأرقام المميزة بنجمة (\*) تعتبر معنوية ، لأنها دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدّل لقطاع المصارف يساوي 0.002 ، وهذا يعني أن 0.2% من التغير في معدل دوران السهم (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح الاختياري (المتغير المستقل). وكان معامل التحديد المُعدّل لقطاع التأمين 0.001 ، وهذا يعني أن 0.1% من التغير في معدل دوران السهم (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح الاختياري (المتغير المستقل). ومعامل معامل التحديد المُعدّل العام لعينة الدراسة الكلية يساوي 0.004 ، وهذا يعني أن 0.4% من التغير في معدل دوران السهم (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال درجة الإفصاح الاختياري (المتغير المستقل). كما أن القيمة الاحتمالية (Sig) الأكبر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  وهذا يدل على عدم جود فروق إحصائية للإفصاح الاختياري على معدل دوران السهم ، وبالتالي تم قبول الفرضية. وعند تحليل باقي مؤشر الربحية نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Sig) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  وهذا يدل على جود فروق إحصائية للإفصاح غير مالي على صافي الربح ، وعائد السهم ، وسعر الاغلاق ، وحجم التداول ، وعليه توجد فروق بين قطاع البنوك وقطاع التأمين في أثر مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة على الربحية: (صافي الربح ، عائد السهم ، سعر الاغلاق ، حجم التداول).

## النتائج والتوصيات.

### النتائج.

#### كانت نتائج الإطار النظري كما يلي:

1. عدم وجود اتفاق بين أصحاب الفكر المحاسبي على مفهوم موحد للإفصاح الاختياري ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف الهدف أو الغرض المراد منه.
2. اتجاه الوحدات الاقتصادية نحو الإفصاح الاختياري كان بدرجات متفاوتة ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى وجهة نظر الإدارة واعتقادها بأن الإفصاح عن أي معلومة عن الوحدة الاقتصادية تعتبر ملزمة عليها ، لذا تعتقد هذه الإدارات انه كلما قلت نسبة الإفصاح الاختياري كلما كان ذلك في صالح الوحدة الاقتصادية.
3. يعد قطاع المصارف من القطاعات الأكثر نشاطاً ، ويمثل الجزء الأكبر من رؤوس أموال السوق ، ويتسم هذا القطاع بالتوجه دائماً نحو تطبيق كل ما جاء من معايير محاسبية دولية بالإضافة إلى أي قانون يصدر عن أي جهة حكومية أو غير حكومية.

### كانت نتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

1. بلغت نسبة الإفصاح الاختياري في بورصة فلسطين 64.92% وهي درجة متوسطة من الإفصاح الاختياري ، وهذا يبين التزام الوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين بتطبيق القوانين الصادرة عن هيئة سوق المال.
2. تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين حول مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة لمحاو الإفصاح عن كبار المساهمين ، والإفصاح المالي ، والإفصاح عن التبرعات والمنح المقدمة خلال العام ، والإفصاح عن العقود والارتباطات المبرمة خلال العام. وهذه الدوال كانت أكبر من مستوى (0.050).
3. تشير النتائج إلى وجود اختلاف في درجة الالتزام بتطبيق دليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة للإفصاح الاختياري راجع ذلك لاختلاف طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الوحدة الاقتصادية).
4. تشير النتائج إلى جود فروق إحصائية للإفصاح الاختياري على العائد على الأصول في قطاع البنوك والخدمات المالية
5. تشير النتائج إلى عدم جود فروق إحصائية للإفصاح الاختياري على معدل دوران السهم على عكس باقي مؤشرات الربحية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة.
6. تشير النتائج إلى وجود فروق بين قطاع البنوك وقطاع التأمين في أثر مستوى الإفصاح الاختياري وفقاً لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة على الربحية: (صافي الربح ، عائد السهم ، سعر الأغلاق ، حجم التداول).

### التوصيات.

1. ضرورة الاهتمام بالإفصاح الاختياري من قبل الوحدات الاقتصادية لأهميته للمستثمرين للجهات الخارجية الحكومية وغير الحكومية لأنه يعمل على زيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة خاصة في ظل حالة عدم التأكد المرتبط بوضع الوحدة الاقتصادية المالي.
2. ضرورة اهتمام الجهات الحكومية المشرفة على عمل البورصة في فلسطين بعقد ندوات تعريفية بأهمية الإفصاح الاختياري.
3. ضرورة اهتمام سلطة النقد الفلسطينية بالقوانين الصادرة عن هيئة سوق المال فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري ، وعمل حملات تفتيشية على المصارف المدرجة في البورصة والتأكد من احتواء تقاريرها المالية على معلومات غير مالية تساعد على اتخاذ القرار.
4. ضرورة ربط مفهوم الإفصاح بكل من الإفصاح المالي بالإفصاح غير مالي "الاختياري" وعلى الوحدات الاقتصادية الاهتمام بهما معاً للوصول إلى درجة الإفصاح الكافي أو الكامل.
5. ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالمسؤولية المجتمعية والموارد البشرية لأن الإفصاح عنهما يعمل على تحسين القيمة السوقية والأداء المالي للوحدة الاقتصادية في السوق.
6. ضرورة إن يكون هناك تعاون مشترك بين الجامعات والكليات وكل من سلطة النقد وهيئة سوق المال بحيث يتم تطوير المناهج التعليمية بشكل مستمر بما يتلاءم مع متطلبات السوق والعمل الخارجي وإن يتم تزويد الجامعات بالقوانين بمجرد إصدارها حتى يتم تطوير المناهج بشكل سريع.
7. ضرورة إن يكون هناك تعاون مشترك بين الأكاديميين في الجامعات والكليات مع سلطة النقد وهيئة سوق المال للتشاور وتدريب الأشخاص المعنيين للمساعدة في التطوير وتسريع عملية التنفيذ.

### المراجع

1. فريد ، حنان هارون (2016) ، "أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على دقة تنبؤات المحللين الماليين" ، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال ، المجلد 2 ، العدد 3 ، ص 189.
2. الوقائع الفلسطينية (2008) ، تعليقات رقم (2) لسنة 2008 بشأن الإفصاح صادر عن مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناداً لإحكام المادة (11) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 ، ص 133 ، متاح على: <http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=1332>
3. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، (2012) ، الجزء أ ، إطار المفاهيم والمتطلبات ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الأردن ، ص 292.
4. زغدار ، أحمد سفير (2010) ، "خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)" ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، العدد 7 ، ص 74.
5. الزمار ، محمود (2015) ، "مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، ص 29.
6. الغبان ، ثائر صبري محمود كاظم (2010) ، "تكليف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها دراسة تطبيقية" ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 7 ، العدد 27 ، ص 178.
7. الصادق ، زكريا محمد ، وعبيد ، إبراهيم السيد ، (2007) ، "قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية" ، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية ، المؤتمر السنوي الرابع لقسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ص 15-22.

8. زيود ، لطفي وآخرون (2007). "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا ، المجلد 29 ، العدد 1 ، ص 180-181.
9. Vurro, Clodia & Perrini Francesco, (2011), "Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance ", *Corporate Governance*, Vol 11. Issu 4.
10. إبراهيم ، نبيل عبد الرؤف (إبريل ، 2012). "تأثير نماذج قواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية"، الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، السنة السادسة عشر ، العدد 1 ، ص 257.
11. FASB, (2000), Issues Report on Voluntary Disclosures, Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosures, a variable on:  
[http://www.fasb.org/jsp/FASB/FASBContent\\_C/NewsPage&cid=000000004046](http://www.fasb.org/jsp/FASB/FASBContent_C/NewsPage&cid=000000004046)
12. FASB, (2001). "Improving business reporting insights into enhancing voluntary disclosure". Steering Committee Report Business Reporting Research project.
13. Alam, Jahangir, (2007) "Financial Disclosure in Developing Countries with Special Reference to Bangladesh" Unpublished Dissertation, PhD in accounting ,Ghent University, Belgium, P 14.
14. Yang Lan, Lili Wang and Xueyong Zhang, (2013) "Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market", China Journal of Accounting Research, Vol. 6, p 265-285.
15. الحوشي ، محمد محمود (2015)، "العلاقة بين مستوى الاستحقاقات الاختيارية ومنفعة المعلومات المحاسبية في تحديد أسعار الأسهم ومدى تأثير الإفصاح الاختياري على هذه العلاقة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية ، المجلد 52 ، العدد 1.
16. خليل ، عبد الرحمن عادل ، بابكر ، الزين عبد الله (ديسمبر ، 2016). "دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية"، دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة جامعة النيلين ، المجلد 3 ، العدد 3.
17. Petersen, C, & Plenborg, T. (2006),"Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark", *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, Vol. 15, No.2, p127-149.
18. مطر ، محمد والسويطي ، موسى (2012)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح"، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن.
19. خليل ، محمد أحمد (2005)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، بنها ، مصر ، العدد 16 ، ص 6.
20. Lambert, Richard A and Leuz, Christian and Verrecchia, Robert E, May, (2007), "Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital" *Journal of Accounting Research*, Vol. 45 , No.2, pp. 385-420.
21. السيد ، صفا محمود (2005)، "التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد 19 ، العدد 1 ، ص 6-16.
22. Castellano, J. G. (2002), "Resorting public confidence", *Journal of Accountancy*, Vol.193, No.4, p37-39.
23. Manea, D. (2013). Analyzing the Relationship Between Financial Reporting and Cost of Equity for Romanian Companies Listed on the Bucharest Stock Exchange. *Audit Financier*. 10: 39-45.
24. التميمي ، أشرف (2006)، "الاستثمار في الأوراق المالية"، ط1 ، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
25. Graham, J., Harvey, C., and Rajgopal, S. 2005. The Economic Implications of Corporate Financial Reporting. *Journal of Accounting and Economics*. Issu 40: 3-73.
26. Burkhardt, K., and Strausz, R. 2009. Accounting Transparency and the Asset Substitution Problem. *The Accounting Review*. 84 (3): 689-712.
27. Dima, B., Cuzman I., Dima S., and Saramat O. 2013. Effects of Financial and Non-Financial Information Disclosure on Prices' Mechanisms for Emergent Markets: The Case of Romanian Bucharest Stock Exchange, *Accounting and Management Information Systems*. 12 (1): 76-100.
28. الشلاحي ، بندر مرزوق (مايو ، 2012)، "تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت"، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن.
29. متولي ، طلعت عبد العظيم (2007)، "نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، مجلة التجارة والتمويل ، العدد 1

Tian, Yu and Chen, Tingliang, (August, 2009). "Concept of Voluntary Information disclosure and Review of Relevant studies", *International Journal of Economics and Finance*, Volume No 2, PP 55-59.

Rikanovic, Maladen. (2005), "Corporate disclosure strategy and the cost of capital, an empirical study of large listed German Corporation", Unpublished Dissertation, PHD in accounting, University of st, Galen Germany.

Alam, Jahangir, op.cit., P 14. 32

Tian, Yu and Chen, Tingliang, op.cit., PP 55-59. 33

الملاحق.

ملحق رقم (1): نموذج الإفصاح الاختياري

م	نموذج الإفصاح الاختياري	1 أو 0
<b>الإطار العام لمحتوى التقرير السنوي</b>		
1	الإفصاح عن كلمة رئيس مجلس الإدارة.	
2	الإفصاح عن أنشطة الشركة الرئيسية	
3	الإفصاح عن عنوان الشركة الرئيسي (الإدارة العامة).	
4	الإفصاح عن عدد فروع الشركة إن وجد.	
5	الإفصاح عن عدم وجود فروع للشركة بشكل صريح.	
6	الإفصاح عن الشركة القابضة وذكر عنوان الشركة الأم.	
7	الإفصاح عن حجم الاستثمار الرأسمالي للشركة ككل وليس لكل فرع من الفروع.	
8	الإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة من خلال رسم مخطط توضيحي.	
9	الإفصاح عن الخطة المستقبلية بشكل مفصل وليس ضمن كلمة رئيس مجلس الإدارة.	
<b>الشركات التابعة</b>		
10	الإفصاح عن أسم الشركات التابعة.	
11	الإفصاح عن نشاط الشركات التابعة.	
12	الإفصاح عن رأسمال الشركات التابعة.	
13	الإفصاح عن نسبة الملكية في الشركات التابعة.	
14	الإفصاح عن عنوان الشركات التابعة.	
15	الإفصاح عن فروع الشركة التابعة وعدد موظفيها.	
16	الإفصاح عن المشاريع المملوكة من قبل الشركات التابعة ورؤوس أموالها.	
17	الإفصاح عن عدم وجود شركات تابعة بشكل واضح وصريح.	
<b>أعضاء مجلس الإدارة</b>		
18	الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة والتعريف بهم.	
19	الإفصاح عن مؤهلات والخبرات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة.	
20	الإفصاح عن منصب وطبيعة عمل كل عضو.	
21	الإفصاح عن ملكية أعضاء مجلس الإدارة.	
22	الإفصاح عن عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة.	
23	الإفصاح عن أقارب أعضاء مجلس الإدارة وملكيتهم.	
24	الإفصاح عن المبالغ التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة كأجور وأتعاب.	
25	الإفصاح عن المبالغ التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة كمكافآت.	
26	الإفصاح عن المبالغ التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة كنفقات سفر داخلية وخارجية.	
27	الإفصاح عن أي مزايا عينية يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة.	
28	الإفصاح عن الأعضاء الذين انتهت عضويتهم خلال العام مع ذكر التاريخ.	
<b>الإدارة التنفيذية</b>		
29	الإفصاح عن أسماء أعضاء الإدارة التنفيذية الطبيعيين والاعتباريين والتعريف بهم.	
30	الإفصاح عن مؤهلات والخبرات المهنية لأعضاء الإدارة التنفيذية	

31	الإفصاح عن منصب وطبيعة عمل كل عضو.
32	الإفصاح عن ملكية أعضاء الإدارة التنفيذية.
33	الإفصاح عن جنسية أعضاء الإدارة التنفيذية.
34	الإفصاح عن أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية وملكيتهم.
35	الإفصاح عن المبالغ التي يحصل عليها أعضاء الإدارة التنفيذية كأجور وأتعاب.
36	الإفصاح عن المبالغ التي يحصل عليها أعضاء الإدارة التنفيذية كمكافآت.
37	الإفصاح عن المبالغ التي يحصل عليها أعضاء الإدارة التنفيذية كنفقات سفر داخلية وخارجية.
38	الإفصاح عن أي مزايا عينية يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية.
39	الإفصاح عن الأعضاء الذين انتهت عضويتهم خلال العام مع ذكر التاريخ.
<b>كبار مالكي الأسهم</b>	
40	الإفصاح عن أسماء كبار مالكي الأسهم.
41	الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة ومرتبة تنازليا في جدول.
42	الإفصاح من خلال مقارنة بين عدد الأسهم للعام الحالي مع العام الماضي.
<b>الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها.</b>	
43	الإفصاح عن وضع الشركة التنافسي بشكل تفصيلي ضمن مجموعتها.
44	الإفصاح عن أسواق الشركة المحلية والخارجية.
45	الإفصاح عن حصة الشركة من إجمالي حصة السوق التنافسي المحلي ومقارنته بالشركات الأخرى المحلية من نفس النشاط.
46	الإفصاح عن حصة الشركة من إجمالي حصة السوق التنافسي الخارجي ومقارنته بالشركات الأخرى المحلية المماثلة بالنشاط.
<b>القرارات والامتيازات الحكومية</b>	
47	الإفصاح عن نوع الحماية أو الميزة الحكومية مع تحديد الفترة.
48	الإفصاح عن حق امتياز وعن فترة وقوعه.
49	الإفصاح عن عدم وجود حماية أو مميزات حكومية.
50	الإفصاح عن القرارات الحكومية الصادرة عن منظمات أو هيئات حكومية لها أثر مادي على عمل الشركة أو القدرة التنافسية.
51	الإفصاح عن تطبيق معايير الجودة الدولية التي تطبقها.
<b>الموارد البشرية.</b>	
52	الإفصاح عن عدد موظفي الشركة ككل.
53	الإفصاح عن عدد الموظفين في كل فرع.
54	الإفصاح عن مؤهلات الموظفين داخل الشركة مرتب تريب تنازليا.
55	الإفصاح عن الدورات التدريبية التي تلقاها الموظفين خلال السنة.
56	الإفصاح بصراحة عن عدم تلقى الموظفين دورات تدريبية خلال السنة.
<b>المخاطر والإنجازات والعمليات ذات الطبيعة غير متكررة التي حدثت خلال العام.</b>	
57	الإفصاح عن المخاطر التي لها تأثير مادي خلال السنة الحالة واللاحقة.
58	الإفصاح بشكل تفصيلي عن حجم الإنجازات مدعمة بالأرقام.
59	الإفصاح عن أي أحداث هامة وقعت خلال السنة.
60	الإفصاح عن أي إيرادات تم تحقيقها خلال السنة ولا يدخل ضمن النشاط الرئيسي المتكرر.
61	الإفصاح عن عدم وجود مخاطر خلال السنة بشكل صريح.
62	الإفصاح عن عدم وجود أي عمليات ليس لها أثر مالي وطبيعة غير متكررة خلال السنة.
<b>الإفصاح المالي</b>	
63	الإفصاح على شكل سلسلة زمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والتوزيعات لمدة لا تقل عن خمس سنوات
64	الإفصاح على شكل سلسلة زمنية لأسعار الأوراق المالية (سعر الاغلاق) في السوق لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

65	الإفصاح عن الأرباح الموزعة بشكل مبالغ نقدية وليس نسبة.
66	الإفصاح عن توزيعات أسهم مجانية خلال العام.
67	الإفصاح عن تحليل المركز المالي على شكل نسب مالية بشرط الاقل عن سبع نسب.
<b>التبرعات والمنح والمساهمة البيئية والمجتمعية خلال السنة المالية</b>	
68	الإفصاح عن جميع المبالغ والجهات التي قامت الشركة بالتبرع لها على شكل جدول.
69	الإفصاح عن التبرعات العينية مع ذكر الجهة التي تم التبرع لها.
70	الإفصاح عن القيمة المادية للتبرعات العينية.
71	الإفصاح عن المساهمة الفعلية في حماية البيئة.
72	الإفصاح عن المساهمة الفعلية خدمة المجتمع المحلي.
73	الإفصاح عن عدم التبرع خلال العام بعبارة صريحة.
<b>العقود والارتباطات التي عقدت خلال السنة.</b>	
74	الإفصاح عن العقود والارتباطات التي عقدت بشكل مفصل.
75	الإفصاح عن أسماء الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين أبرموا العقود.
76	الإفصاح بصراحة عن عدم وجود عقود او ارتباطات.
<b>الاقراءات المطلوبة</b>	
77	الإفصاح عن عدم وجود أي أمور جوهرية تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية القادمة.
78	الإفصاح عن مسؤولية مجلس الإدارة عن إعداد البيانات المالية.
79	الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة وتوقيعهم على الإقرارات والمطلوبات.
80	الإفصاح عن اسم رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير وتوقيعهم في جدول على صحة البيانات الواردة بالتقرير السنوية